

أثر تركيز المحفظة الائتمانية على الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة العراقية للمدة 2010/2019

The impact of the credit portfolio concentration on banking security: an applied
study of a sample of Iraqi private banks for the period (2010-2019)

ا. د. وحيدة جبر خلف /المشرف

Dr. wahada Jabr Khalaf

dr.wahada@uomustansiriyah.edu,iq

نبراس فاضل عبد الله /الباحث

nibras fadhil Abdullah

nibrasfadhil7@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التركيز المحفظة الائتمانية. الأمان المصرفي. المصارف التجارية العراقية

Key words: concentration, credit portfolio, banking security, Iraqi commercial banks

المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان مدى أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى الأمان المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد التجاري ومصرف سومر التجاري ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف المتحد للاستثمار) للمدة (2010-2019)، وقد حاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات منها ماهي درجة تركيز الائتمان الهيكلي في المصارف التجارية العراقية؟ وما مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية؟ وهل تؤثر درجة تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة؟ ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات اعتمدت الدراسة فرضية تنص على وجود تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة تركيز المحفظة الائتمانية في مستوى الامان المصرفي وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من المقاييس والأساليب والأدوات الإحصائية للوصول إلى النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة مستعينة بالبرنامج التحليلي الاحصائي SPSSV25 وبرنامج AMOSV25 وبرنامج EXCEL2016 وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن هناك توجهاً عاماً لدى جميع المصارف عينة الدراسة في اتباع سياسة التركيز في المحفظة الائتمانية، من أجل تحقيق أكبر عائد بغض النظر عن درجة الخطورة التي يتعرض لها المصرف كما لا يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة. وختاماً توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة العمل على تخفيض مستوى التركيز في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية والتوجه إلى تنويع المحفظة للتقليل من نسبة المخاطر.

Abstract:

The study aims to indicate the extent of the impact of the concentration of the credit portfolio on the level of banking security for a sample of Iraqi commercial banks (Middle East Investment Bank, Khaleeji Commercial Bank, Baghdad Commercial Bank, Sumer Commercial Bank, Mansour Investment Bank, and United Investment Bank) for the period (2010-2019), and the study attempted to answer On several questions, including what is the degree of structural credit concentration in Iraqi commercial banks? What is the level of banking security in

Iraqi commercial banks? Does the degree of concentration of the credit portfolio affect the level of banking security in the study sample banks?

To identify the nature of the relationship between the variables, the study adopted a hypothesis stating that there was a statistically significant effect of the degree of concentration of the credit portfolio on the level of banking security. To a set of conclusions, the most important of which was that there is a general tendency for all banks in the study sample to follow the policy of concentration in the credit portfolio, to achieve the largest return regardless of the degree of risk to which the bank is exposed, and there is no noticeable effect of the degree of banking concentration (HHI) in the indicator Banking safety in the study sample banks. In conclusion, the study came up with a set of recommendations, including the need to work to reduce the level of concentration in the credit portfolio of commercial banks and to diversify the portfolio to reduce the risk ratio.

المقدمة:

في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية تتعرض المصارف كغيرها من المؤسسات للكثير من المخاطر التي تؤثر سلباً على أنشطتها المختلفة ومن اهمها مخاطر الائتمان والتي تؤثر على أداء المصارف وبالتالي على مستوى الأمان المصرفي.

وهنا سنلقي الضوء على اثر درجة تركيز المحفظة الائتمانية للمصارف على مستوى الأمان المصرفي إذ تحتل محافظ القروض في المصارف التجارية موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي لان جهود وقرارات الادارة كافة تستهدف في المقام الاول بناء محافظ قروض جيدة تحقق عوائد مرتفعة للمصارف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر بحيث يتم توزيع الودائع المصرفية بين مختلف أنواع القروض التي تختلف من حيث حجم المخاطر المصاحبة لها وبالتالي تحقيق درجة عالية من الامان المصرفي الذي يعد من السمات الاساسية التي يجب على المصارف مراعاتها عند قيامها باي نشاط حتى تستطيع المحافظة على استمرارها لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي ومن ثم بيان درجة تركيز محفظة الائتمان في عينة من المصارف التجارية العراقية من خلال اعتماد مؤشر هيرشمان - هيرفندال. وأخيراً تحديد أثر درجة تركيز محفظة الائتمان على الأمان المصرفي في المصارف عينة البحث.

مشكلة البحث: أن المصارف عينة البحث تعاني من درجة التركيز المصرفي، وبناءً على ذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- ماهي درجة التركيز الائتماني الهيكلي في المصارف التجارية العراقية؟
 - ما مستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية؟
 - هل تؤثر درجة تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة؟
- أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث في تناولها لموضوع يتعلق بأهمية تركيز محفظة التسهيلات الائتمانية (التركز الهيكلي) وأثره في الأمان المصرفي بالنسبة للمصارف التجارية العراقية وإمكانية الاستفادة من نتائجها ذلك أن الامان المصرفي هو هدف رئيس من أهداف المصارف إلى جانب هدي الربحية والسيولة، إذ يمكن المصارف من المحافظة على توظيفاتها وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق أكبر عائداً ممكناً بأقل

مستوى من المخاطر المصرفية.

فرضية البحث: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة تركيز المحفظة الائتمانية في مؤشر الامان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)
اهداف البحث:

- التعرف على مخاطر التركيز المصرفي والاساليب المتبعة لتقليل مستوى التركيز المصرفي في المحفظة الائتمانية.

- اعطاء مفهوماً شاملاً للأمان المصرفي وبيان اهميته.

- قياس درجة التركيز والأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة.

- تحليل واختبار العلاقة بين تركيز محفظة الائتمانية (التركز الهيكلي) ومستوى الأمان المصرفي باستخدام الأساليب الإحصائية.

منهجية البحث: لتحقيق أهداف الدراسة وصولاً لأفضل الأساليب لقياس أثر درجة تركيز المحفظة

الائتمانية على مستوى الأمان المصرفي سيتم استخدام المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي

لوصف وتحليل النتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات المالية والمصرفية المتعلقة بمتغيرات

الدراسة باستخدام الاساليب الرياضية الملائمة لقياس درجة تركيز المحفظة الائتمانية باعتباره المتغير

المستقل باستخدام مؤشر هيرشمان – هيرفندال والمتغير التابع مستوى الأمان المصرفي ومن ثم اختبار

فرضية البحث باستخدام الأساليب الإحصائية فقد اعتمدت الدراسة مجموعة من المقاييس والأساليب

والأدوات الإحصائية للوصول إلى النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة مستعينة بالبرنامج التحليل الاحصائي

SPSSV25 وبرنامج AMOSV25 وبرنامج EXCEL2016

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** عينة من المصارف التجارية (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الخليج

التجاري ومصرف بغداد التجاري ومصرف سومر التجاري ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف

المتحد للاستثمار).

- **الحدود الزمانية:** فقد غطت الدراسة عشر سنوات للمدة (2010-2019)

هيكلية البحث: لغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسمت إلى أربع مباحث أعقبتها

الاستنتاجات والتوصيات، لقد تناول المبحث الأول أنواع التركيز المصرفي ووسائل الحد من مخاطرة

ومتطلبات القياس ولك عبر ثلاث مطالب، كما ناقش المبحث الثاني مفهوم وأهمية الأمان المصرفي في

مطلبين، وتناول المبحث الثالث التركيز والأمان المصرفي في المصارف التجارية عينة الدراسة في مطلبين،

وأخذ المبحث الرابع تأثير تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى المصارف في مؤشر الأمان المصرفي

(حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) تليها الاستنتاجات والتوصيات.

دراسات سابقة:

أولاً، الدراسات العربية:

1- **دراسة (بهية مصباح صباح، 2011)،** أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي

ال فلسطيني، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي

للمصارف التجارية العاملة في فلسطين ومن خلال تحليل العوامل المؤثر عليها ومخاطر الأداء المصرفي

فيها، شملت عينة الدراسة أربعة مصارف وطنية وثمانية مصارف عربية، وكانت المتغيرات المستقلة

للدراصة كل من (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد على إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان مخاطر سعر الفائدة) أما المتغير التابع فهو درجة الأمان المصرفي وكانت السلسلة الزمنية الممتدة من (2008-1997) باستخدام أسلوب التحليل الاحصائي Data Panel وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي $Z_{it} + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$ وقد أظهرت الدراصة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي.

2- دراسة (بهاء الدين مسعد سعد وشيما مهيدي إبراهيم، 2020)، مخاطر التركيز الائتماني وعلاقتها بربحية محفظة القروض دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، هدفت الدراصة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مخاطر التركيز الائتماني حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والقطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك وربحية محفظة القروض للبنوك التجارية المصرية، كما قام بتحليل البيانات لعينة مكونة من أربعة بنوك من البنوك العاملة في مصر، باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان Herfindahl-Hirschman خلال المدة (2013-2018)، توصلت الدراصة من خلال تحليل البيانات واختبار فروض البحث إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركيز الائتماني في محفظة القروض على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي والجغرافي وربحية محافظها للبنوك عينة البحث.

ثانياً، الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Benjamin M.T, Dimas, M.F, Daniel, O.C,2010, The effect of Loan Portfolio Concentration Brazilian Banks' Return and Risk, Bnco Central Do Brazil, تأثير تركيز محفظة القروض على ريتوم ومخاطر البنك البرازيلي) هدفت هذه الدراصة إلى معرفة هل يؤثر تركيز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى أدائها، ودرجة المخاطر التي تواجهها، شملت عينة الدراصة 96 مصرفاً برازيلياً خلال المدة الممتدة بين (2003-2009)، اعتمدت الدراصة على مؤشر Herfindahl-Hirschman لقياس التركيز الائتماني، وعلى معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء. بينت الدراصة أن التركيز في المحفظة الائتمانية يؤثر إيجابياً في عوائد المصارف عينة البحث، ويؤثر سلباً في مخاطر هذه المصارف، كما بين الباحثون أن التركيز في المحافظ الائتمانية يزيد من فاعلية الرقابة، لأن المصارف لديها خبرة في القطاعات التي تقدم قروضاً لها، أما التنوع فهو يقلل هذه الفاعلية لأنه من الصعب على المصارف مراقبة عملائها في القطاعات المختلفة، فضلاً عن المنافسة التي يمكن أن تواجهها من المصارف الأخرى.

2- دراسة بعنوان (Adzobu et.al, 2017): (The effect of portfolio diversification on banks' risks and return:Evidence from an emerging market) أثر تنوع محفظة

القروض على مخاطر وإيرادات البنوك: تهدف هذه الدراصة إلى اختبار ما إذا كان تنوع المحافظ الائتمانية للقطاعات الاقتصادية يساهم في تحسين الربحية وتقليل مخاطر الائتمان بالنسبة للمصارف الغانية التي تميزت بالقروض المتعثرة العالية، وطبقت الدراصة على (30) بنكاً غاني وتم جمع البيانات خلال المدة الممتدة من عام 2007 حتى 2014 من التقارير السنوية للمصارف، وقد أظهرت الدراصة أن تنوع المحفظة لا يحسن الربحية البنوك، ولا يقلل من مخاطر ائتمان البنوك، وأكدت الدراصة على ضرورة قيام البنوك بإجراء تقييم دقيق لآثار سياسات الإقراض الخاصة بها الموجهة نحو زيادة التنوع القطاعي فيما يتعلق بكفاءة المراقبة وفعاليتها.

المبحث الاول / انواع التركز المصرفي ووسائل الحد من مخاطره ومتطلبات القياس المطلب الاول ، تركيز المحفظة الائتمانية ، المفهوم وانواع التركز المصرفي

يعتمد نجاح المؤسسات المالية والمصرفية في اعمالها بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لذا لا بد لها من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة ورقابة ومتابعة المحفظة الائتمانية، حيث انها تشكل الجزء الرئيس من الموجودات المنتجة للدخل (Scott Bentley, journals WWW. Tnq.co.in., p 40)، وتعتبر المحفظة الائتمانية عن تركيبة الائتمانات المصرفية بشكل واضح وصريح إذ تعمل إدارة المصرف على تنوع أصولها بشكل معين، وان طبيعة العمل المصرفي تحتم التعامل مع المخاطر لوجود مدة زمنية فاعلة بين نشوء الائتمان وسداده، وتعد مخاطر الائتمان هي الأكثر أهمية المتوجب ادارتها، إذ تسهم سلامة محفظة الائتمان في تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند اقل مستويات ممكنة من المخاطرة المصاحبة لقرارات منح الائتمان، من خلال استخدام استراتيجية تنوع محافظها الائتمانية، لتشمل على عدد كبير من الزبائن ذات العمليات الكبيرة والقيمة المنخفضة بدلاً من تركيزها على فئة معينة او قطاع معين بحيث تكون احتمالية حدوث الخسائر كبيرة (د. عبد السلام لفته سعيد، لسنة 2015، ص 60). وعليه فالتركيز الائتماني سيؤثر على الكيفية التي يتم بها منح الائتمان وبالتالي ممكن ان يؤدي الى تغير سريع في سياسة الإقراض وأنظمة ضبط المخاطر (د. انس هشام المملوك، 2020، ص 596-597) إذ يشير التركيز الائتماني إلى توجه منح الائتمان اما الى عملاء محددين او قطاع معين او منطقة جغرافية محددة، واعتماد المصرف على نوع محدد من الضمانات، فالتوزيع غير منتظم للقروض قد يؤدي الى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود الى العوامل الاقتصادية التي يؤثر سلباً على تركيز القروض في مناطق جغرافية معينة او نشاطات اقتصادية محددة.

إذ من المعلوم إن الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة مثل تصنيفه وفقاً للغرض منه (الائتمان الاستثماري والائتمان التجاري و الائتمان الاستهلاكي) او تبعاً لأجله (الائتمان قصير الاجل والائتمان المتوسط الاجل والائتمان الطويل الاجل) أو وفقاً للشخص المقترض (ائتمان عام وائتمان خاص) او تبعاً للضمان (الائتمان بضمان شخصي، والائتمان بضمان بضائع، والائتمان بضمان أوراق مالية وكذلك ائتمان بضمان أوراق تجارية). الا انه في بعض الاحيان نجد تركيز الائتمان المصرفي في جانب معين دون الجوانب الاخرى وهذا ما سنحاول توضيحه ادناه من خلال استعراض اهم انواع التركز المصرفي وكما يأتي :-

اولاً- التركز الفردي Single – name concentration، على مستوى العملاء والأطراف المرتبطة بهم (تركز العميل (الزبون) الواحد)، وينتج عن قيام المصرف بتوجيه الائتمان الى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين (أ. د. كمال عبد السلام علي حسن، 2019، ص 10).

ان خطر عدم إعادة دفع القرض يحصل عندما يخالف المقترض أي شرط من الشروط الموجودة في عقد القرض، ان اهتمام المستثمرين (المقرضين) بعقد الدين يبدو من خلال كم يعيق خطر عدم إعادة دفع القرض التدفقات النقدية المتوقعة من، وهنا نرى مدى واسع من التأثيرات المحتملة ربما تحصل على التدفقات النقدية من قبل خطر عدم إعادة دفع القرض. (أ. د. محمد صالح القرشي، 2009، ص 227)

ثانياً- التركز القطاعي Sectoral concentration، ويحدث نتيجة التعرض الكبير الى قطاع الافراد او الى قطاعات اقتصادية مترابطة. إذ يختلف المقترضون في درجة تحسهم للمخاطر العامة فضلاً عن ان بعض الشركات لا تبالي للظروف الاقتصادية التي تعمل فيها وكنتيجة لذلك يتعثر المقترضون في السداد.

لهذا يعد التقييم الواقعي للتعثر اساسياً لقياس مخاطر الائتمان (Aryndam, Vol.5No1,2012)
ثالثاً - التركيز في مكونات المحفظة الائتمانية: إذا كانت مكونات المحفظة الائتمانية مترابطة فيما بينها بشكل كبير فأي خطر يصيب إحداها يؤثر على بقية العناصر، وهذا يحدث فيما لو ركزت الإدارة جل اهتمامها بنشاط اقتصادي معين او على قطاع اقتصادي معين او ركزت على نوع معين من أنواع الائتمان بصورة خاصة، ولغرض تجنب هذه المخاطر يجب على الإدارة المصرفية توزيع المخاطر الائتمانية وذلك من خلال اتباع سياسة التنوع والتي تعني بصورة مبسطة توزيع الائتمان إلى عدة اقسام (د. انس هشام المملوك، مصدر سابق، ص 597)

المطلب الثاني :- وسائل الحد من مخاطر التركيز الائتماني: تنشأ مخاطر التركيز الائتماني نتيجة اختلال التوازن بين التركيز والتنوع، إذ ترتفع هذه المخاطر في حال زيادة حدة التركيز الائتماني، وتنخفض عند زيادة التنوع الائتماني الذي يُعد الحالة العكسية للتركز الائتماني. الامر الذي تطلب وضع حدود للتركيزات الائتمانية، وتحقيق نوع من التوازن بين التركيز والتنوع (د. غزوان علي 2015 ، ص 129-130). ويمكن للمصارف تخفيف مخاطر التركيز الائتماني باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تتمثل فيما يلي :

اولاً: تنوع محفظة القروض Diversify the Loan Portfolio. إن قيام المصرف بإدارة ومتابعة المحافظ لديه بشكل نشط ومستمر وبما يمكنه من إجراء تعديلات وتنوع في انشطته الجديدة، بغرض معالجة وتصويب اية تركيزات كبيرة قائمة بالفعل او تجنب ما قد يظهر منها في المستقبل، ويحقق التنوع فائدة كبيرة للمصارف من خلال توزيع القروض على أنواع مختلفة من المقترضين وقطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة (أ. د. كمال عبد السلام مصدر سابق، ص 10-11)

ثانياً: التحديد أو التقييد Limitation. بسبب التغييرات غير المتوقعة في ظروف الشركات المالية والصناعات والمناطق الجغرافية، اصبح لابد من وضع أنظمة لتحديد سقف الائتمان لكل أنواع القروض، إذ يمكن للمصرف ان يحدد السقف الائتماني بطرق ومستويات وشروط مختلفة ويرجع السبب الرئيسي لهذا التحديد هو تعرض المصارف الى الخسائر الناتجة عن القروض الممنوحة الى زبون واحد او عدة زبائن تكون ظروفهم المالية مرتبطة مع بعضهم (قاسم محمد حمود ، 2019، ص 28)

ثالثاً: التأمين Insurance ويتمثل بطلب المصرف من الزبون ان يقوم بالتأمين لصالح المصرف ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد الزبون في تاريخ الاستحقاق يحق للمصرف الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين (سجي فتحي محمد يونس الطائي، 2012، ص 98).

رابعاً: التغطية وتحويل المخاطر Coverage يتم تحويل المخاطر التي يتعرض لها المصرف الى طرف آخر باستخدام أسلوب منهجي، وذلك بطريقة مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض) او إجراء عملية توريق لجزء من محفظة القروض لديه، او بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء عمليات تغطية مع اطراف أخرى.

خامساً: الاحتفاظ برأس مال إضافي BUFFER CAPITAL - يمكن للمصرف الاحتفاظ برأس مال إضافي فوق الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازل II ، وذلك لمواجهة فترات الازمات وحدوث الخسائر الناشئة عن تركيز الائتماني وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة ، وفي حالة استعمال هذه الأموال يتم إعادة بنائها من الأرباح المتحققة مما يؤدي الى تخفيض الأرباح الموزعة (أ. د. كمال عبد السلام علي ص 11-12)

المطلب الثالث :- متطلبات قياس مخاطر التركيز الائتماني:

تعددت مقاييس التركيز بشكل كبير منها Gini coefficient , Shannon entropy , Lorenzo Curve

and kay , Herfindahl – Hirschman الخ، لكن الاخير يعد اهم هذه المقاييس نظراً الى المميزات التي يتمتع بها، والتي جعلته اكثر استخداماً في البحوث العلمية التي تناولت التركيزات بشكل عام والتركيزات الائتمانية بشكل خاص، كما ان الخصائص التي يتمتع بها هذا المؤشر تعبر عن تركيز الصناعة المصرفية ككل (د. غزوان علي، ص 131)، ويمكن قياس مؤشر Herfindahl –Hirschman بالمعادلة الآتية (د. احمد حسين بتال، 2018، ص 321)

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{X_i}{X}\right)^2$$

إذ ان :

HHI : قيمة المؤشر لقياس التركيز الائتماني

X_i : قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف (i)

X : مجموعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف ، ومن ثم فإن :

$$X = \sum_{i=1}^n X_i$$

n: عدد القطاعات الاقتصادية او عدد الصناعات او عدد المناطق الجغرافية الممولة

المبحث الثاني / مفهوم واهمية الأمان المصرفي

يعد الأمان المصرفي احد المصطلحات الحديثة التي انتشرت مؤخراً في ظل التغيرات المصرفية المعاصرة وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة حتى اصبح توفر الأمان هو المطلب المهم للعملاء في تعاملهم مع أي مصرف، لذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على الأمان المصرفي، أهميته وخصائصه.

- **المطلب الأول، مفهوم الأمان المصرفي**، تعد درجة الأمان المصرفي احد ابرز اهداف المصارف التجارية التي تسعى الى تحقيقها وذلك لما لهذا الهدف من أهمية بالغة في جعل تلك المصارف تعمل في بيئة مصرفية آمنة نسبياً، والعمل على تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة من الأهداف الاقتصادية والتنموية، إلا ان تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل وذلك لكثرة العوامل المتداخلة والمؤثرة فيه وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها إذ توجد هناك عدة تعاريف للأمان المصرفي (Centra Bank of Nigeria, 2019,p3of14) إذ يعرف الأمان المصرفي بأنه "شعور العميل بأن علاقاته مع المصرف ليست في موقع تهديد، وان هذا المصرف مؤتمن على مدخراته المالية" وهذا يعتمد على قدرة المصرف على إيصال رسالة للعملاء ان الإمكانيات الموجودة لديه قادرة على مواجهة كل المخاطر التي قد تنجم عند حدوث أي أزمة، بالإضافة الى انجاز الخدمة المصرفية بشكل دقيق ومستقل في جو من المرونة والسهولة والشفافية والسرعة في التعامل، إضافة الى تنظيم وتجنب الفوضى مع المتابعة الحثيثة الجادة لكل جديد في عالم المصارف والاقتصاد (سارة رحالي جميلة، 2017، ص 3-4). ويعرف ايضاً بأنه "قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المختلفة إذ يكون المصرف قادر على تحقيق الأرباح ويدرار بكفاءة ورأس مال كافٍ فالمصرف الغير كفوء سوف يعاني من قصور في السيولة ويتسبب في النهاية بأزمة اعسار مالي"، ويعرفه البعض على انه قدرة المصرف على تحمل احداث غير

مرغوب فيها او معاكسة (أزمة تعثر). فهو يعبر عن الحالة التي يكون المصرف قادراً على سداد التزاماته او تلبية طلب على السيولة من العملاء في المدى القصير، بالإضافة الى الصمود والاستمرارية في مواجهة المخاطر والأزمات التي تواجه المصارف وذلك من خلال المركز المالي أي (الملاءة المصرفية) الذي يتمتع بها المصرف (أ. بلغالم حمزة ود. بلعزوز بن علي، 223-224) كذلك تم تعريفه بأنه "الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد يتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة" ودرجة الأمان المصرفي مرتبطة بالربحية والسيولة ومدى ملائمة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة الى شراء المباني والعُدَد اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة (د. رامي محمد، 2018، ص123) إذ يمكن قياس درجة الأمان المصرفي التي تشير الى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من عملياتها التشغيلية من خلال المعادلة الآتية : (انظر ذلك في)

$$\text{الأمان المصرفي} = \text{حقوق الملكية} / \text{إجمالي الموجودات} * 100$$

وكما تقيس درجة الأمان المصرفي مدى ملائمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة ، فوظيفة رأس المال بالإضافة الى شراء الموجودات الثابتة تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة. ويعبر عن الأمان المصرفي بالمعادلة الآتية :

$$\text{الأمان المصرفي} = \text{حقوق الملكية} / \text{الموجودات الخطرة} * 100$$

المطلب الثاني:- أهمية الأمان المصرفي: تظهر أهمية الأمان المصرفي من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:
 < الجانب الأول بالنسبة للعملاء: يُعد الأمان المصرفي عنصراً مهماً بالنسبة للعملاء للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد وذلك للمحافظة على أموالهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن.

< الجانب الثاني بالنسبة للمصرف: المحافظة على استمرارية نشاط المصرف من خلال أداء وظائفه ونشاطه، دون التعرض للخسارة او التصفية، زيادة ربحية المصرف، والمحافظة على الهيكل المالي لميزانية المصرف، وذلك من خلال تهافت المودعين في وضع أموالهم لدى المصرف الآمن. (انظر ذلك في)

< الجانب الثالث بالنسبة للدولة (الاقتصاد) ككل: تظهر أهمية الأمان المصرفي بالنسبة للدولة من خلال تأثيره على المودعين، لأن زيادة ثقة العملاء في مصرف معين ليست شأنًا بهذا المصرف بمفرده، بل هي شأن عام يتعلق بالقطاع المصرفي بالاقتصاد الدولة، فزعزعة ثقة العملاء بالمصرف قد يؤدي الى عزوفهم عن التعاملات المصرفية بشكل عام ، وقد ينتقل هذا الانطباع الى فئات أخرى في المجتمع، مما قد ينشأ عنه عزوفاً عاماً بين الافراد عن التعاملات المصرفية بوجه عام مما يضر بالاقتصاد الدول ككل، وبمعنى آخر فإن فقدان الثقة في المؤسسات المصرفية يخلق مشكلة صعوبة تعبئة المدخرات مما ينتج عنه صعوبة تمويل الاقتصاد (سارة رحالي جميلة، مصدر سابق، ص 5).

المبحث الثالث / التركيز والامان المصرفي في المصارف التجارية عينة الدراسة

المطلب الاول:- تركيز الائتمان في المصارف التجارية عينة الدراسة

أولاً : مصرف الشوق الأوسط للاستثمار: بين الجدول (1) أن الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب

الأساس الائتماني من قبل مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ودرجة تركيز (HHI) لكل نوع من أنواع الائتمان الممنوح من قبل المصرف للمدة (2010-2019)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) خلال مدة الدراسة (6205.971) درجة وبالمقارنة مع درجة التركيز الطبيعي لهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (الصفر) كحد أدنى ولغاية (10000) نقطة كحد أعلى، مما يعني أن معدل التركيز خلال مدة الدراسة لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار مرتفع بشكل كبير، في حين بلغت أعلى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2019 وبواقع (7448.11) نقطة، وهذا يعني أن هناك تركيز مرتفع جداً في القروض و التسليفات بشكل كبير وبنسبة بلغت (84.98%)، بينما كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح لباقي أنواع الائتمان النقدي الأخرى (15.01%) حسابات جارية مدينة، و بلغت أدنى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2014 بواقع (5137.40) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز عالي على القروض و التسليفات وبنسبة (58.28%) في حين كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح من قبل المصرف وسجل حسابات جارية مدينة (41.71%) ولم تكن هناك أوراق تجارية مخصصة و مبتاعه.

جدول (1) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني ودرجة التركيز المصرفي في (مصرف الشرق الأوسط) (%)

السنة	حسابات جارية مدينة	قروض و تسليفات	أوراق تجارية مخصصة مبتاعه	درجة التركيز المصرفي (HHI)
2010	31.03	68.78	0.17	5695.20
2011	24.10	74.9	0.99	6191.90
2012	26.99	72.49	0.51	5984.27
2013	36.06	62.93	1.00	5262.29
2014	41.71	58.28	0	5137.40
2015	36.75	63.24	0	5350.85
2016	20.37	79.62	0	6755.09
2017	17.78	82.21	0	7075.16
2018	17.14	82.85	0	7159.44
2019	15.01	84.98	0	7448.11
المعدل	26.694	73.028	0.267	6205.971

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والمصرفية لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار للمدة (2010-2019)
ثانياً، مصرف الخليج التجاري: نلاحظ من الجدول (2) حجم الائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني من قبل مصرف الخليج التجاري ودرجة تركيز (HHI) لكل نوع من أنواع الائتمان الممنوح من قبل المصرف للمدة (2010-2019)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) خلال مدة الدراسة (4504.945) درجة بالمقارنة مع درجة التركيز الطبيعية لهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (الصفر) كحد أدنى ولغاية (10000) نقطة كحد أعلى، مما يعني أن معدل التركيز خلال مدة الدراسة لمصرف الخليج التجاري للاستثمار مرتفع بشكل كبير، في حين بلغت أعلى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2019 وبواقع (9382.13) نقطة، وهذا يعني أن هناك تركيز شبه تام في القروض والتسليفات وبنسبة بلغت (96.80%)، بينما كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح لباقي أنواع الائتمان النقدي الأخرى (99.99%)، واذ بلغت أدنى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2011 بواقع (3497.38) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز قليل نسبياً على القروض والتسليفات وبنسبة (35.46%) في حين كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح من قبل المصرف (64.53%) لكل من حسابات جارية مدينة و أوراق تجارية مخصصة و مبتاعه.

جدول (2) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني ودرجة التركيز المصرفي في (مصرف الخليج التجاري) (%)

السنة	حسابات جارية مدينة	قروض و تسليفات	أوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	درجة التركيز المصرفي (HHI)
2010	27.92	48.93	23.13	3710.12
2011	41.13	35.46	23.40	3497.38
2012	41.70	36.38	21.90	3543.21
2013	39.72	44.37	15.89	3800.23
2014	40.87	44.33	14.79	3854.92
2015	51.86	38.35	9.77	4256.84
2016	39.24	50.37	10.38	4184.98
2017	32.03	56.43	11.52	4344.09
2018	28.60	59.24	12.15	4475.55
2019	0	96.80	3.19	9382.13
المعدل	34.307	51.066	14.612	4504.945

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والمصرفية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2019)

ثالثاً - مصرف بغداد التجاري، ونلاحظ من الجدول (3) حجم الائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني من قبل مصرف بغداد التجاري ودرجة تركيز (HHI) لكل نوع من أنواع الائتمان الممنوح من قبل المصرف للمدة (2010-2019)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) خلال مدة الدراسة (7995.6168) درجة بالمقارنة مع درجة التركيز الطبيعية لهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (الصفر) كحد أدنى ولغاية (10000) نقطة كحد أعلى، مما يعني أن معدل التركيز خلال مدة الدراسة لمصرف بغداد التجاري للاستثمار مرتفع بشكل مفرط، في حين بلغت أعلى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2010 وبواقع (9996.018) نقطة، وهذا يعني أن هناك تركيز شبه تام في القروض والتسليفات وبنسبة بلغت (99.98%)، بينما كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح لباقي أنواع الائتمان النقدي الأخرى (0.0198%)، وإذ بلغت أدنى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2014 بواقع (5838.53) نقطة، مما يعني أن هناك تركيزاً عالياً على القروض والتسليفات وبنسبة (71.12%) في حين كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح من قبل المصرف (28.87%) لكل من حسابات جارية مدينة و أوراق تجارية مخصومة و مبتاعة.

جدول (3) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني ودرجة التركيز المصرفي في (مصرف بغداد التجاري) (%)

السنة	حسابات جارية مدينة	قروض و تسليفات	أوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	درجة التركيز المصرفي (HHI)
2010	0.009	99.98	0.009	9996.018
2011	1.440	95.80	2.753	9188.55
2012	0.088	93.02	6.883	8701.69
2013	3.871	91.11	5.012	8342.24
2014	27.914	71.12	0.963	5838.53
2015	24.560	74.51	0.92	6156.18
2016	9.262	90.73	0	8319.12
2017	19.107	79.63	1.256	6708.58
2018	12.833	85.85	1.314	7536.92
2019	3.031	95.69	1.273	9168.34
المعدل	10.2115	87.744	2.0383	7995.6168

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والمصرفية لمصرف بغداد التجاري للمدة (2010-2019)

رابعاً ، مصرف المنصور للاستثمار، يبين من الجدول (4) حجم الائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني من قبل مصرف المنصور للاستثمار ودرجة تركيز (HHI) لكل نوع من أنواع الائتمان الممنوح من قبل المصرف للمدة (2010-2019)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) خلال مدة الدراسة (5219.84) درجة وبالمقارنة مع درجة التركيز الطبيعية لهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (الصفر) كحد أدنى ولغاية (10000) نقطة كحد أعلى، مما يعني أن معدل التركيز خلال مدة الدراسة لمصرف المنصور للاستثمار مرتفع بشكل كبير، في حين بلغت أعلى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2018 وبواقع (5672.51) نقطة، وهذا يعني أن هناك تركيز عالي في القروض والتسليفات وبنسبة بلغت (68.337%)، بينما كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح لباقي أنواع الائتمان النقدي الأخرى (31.662%) لحسابات جارية مدينة ولم يسجل شيء الأوراق تجارية مخصصة و مبتاعة، وإذ بلغت أدنى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2013 بواقع (4911.27) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع على القروض والتسليفات وبنسبة (50.733%) في حين كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح من قبل المصرف (49.265%) لكل من حسابات جارية مدينة و أوراق تجارية مخصصة و مبتاعة.

جدول (4) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني ودرجة التركيز المصرفي في (مصرف المنصور) (%)

السنة	حسابات جارية مدينة	قروض و تسليفات	أوراق تجارية مخصصة و مبتاعة	(HHI) درجة التركيز المصرفي (%)
2010	43.73	56.26	0	5078.50
2011	34.05	65.94	0	5508.53
2012	30.49	67.94	1.55	5549.25
2013	48.33	50.73	0.92	4911.27
2014	43.44	55.61	0.93	4981.81
2015	47.29	51.94	0.75	4936.05
2016	46.74	52.67	0.57	4960.55
2017	44.68	54.44	0.87	4961.47
2018	31.66	68.33	0	5672.51
2019	32.13	67.86	0	5638.46
المعدل	4869.1253	59.1775	0.5622	5219.84

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والمصرفية لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2010-2019)

خامساً ، مصرف سومر التجاري، يبين من الجدول (5) حجم الائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني من قبل مصرف سومر التجاري ودرجة تركيز (HHI) لكل نوع من أنواع الائتمان الممنوح من قبل المصرف للمدة (2010-2019)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) خلال مدة الدراسة (7399.962) درجة وبالمقارنة مع درجة التركيز الطبيعية لهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (الصفر) كحد أدنى ولغاية (10000) نقطة كحد أعلى، وهذا يعني أن معدل التركيز خلال مدة الدراسة لمصرف سومر التجاري للاستثمار مرتفع بشكل كبير، في حين بلغت أعلى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2018 وبواقع (9576.16) نقطة، وهذا يعني أن هناك تركيز مفرط في القروض والتسليفات وبنسبة بلغت (97.83%)، بينما كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح لباقي أنواع الائتمان النقدي الأخرى (2.157%) لحسابات جارية مدينة و الأوراق تجارية مخصصة و مبتاعة، وإذ بلغت أدنى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2010 بواقع (6085.63) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع على القروض والتسليفات وبنسبة (18.42%) في حين كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح من قبل المصرف (75.56%) لكل من حسابات جارية مدينة و أوراق تجارية مخصصة و مبتاعة.

جدول (5) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني ودرجة التركيز المصرفي في (مصرف سومر التجاري) (%)

السنة	حسابات جارية مدينة	قروض و تسليفات	أوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	HHI درجة التركيز المصرفي
2010	6.007	18.42	75.56	6085.63
2011	4.673	48.68	46.63	4567.48
2012	5.398	72.31	22.28	5755.36
2013	2.105	79.36	18.52	6646.81
2014	0.780	87.46	11.75	7788.40
2015	1.170	88.71	10.11	7974.71
2016	1.705	88.04	10.25	7859.75
2017	0.630	92.18	7.18	8550.41
2018	0.057	97.83	2.10	9576.16
2019	2.001	95.84	2.15	9194.91
المعدل	2.4526	76.883	20.653	7399.962

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والمصرفية لمصرف سومر التجاري للمدة (2010-2019)

سادسا، مصرف المتحد للاستثمار، يبين من الجدول (6) حجم الائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني من قبل مصرف المتحد للاستثمار ودرجة تركيز (HHI) لكل نوع من أنواع الائتمان الممنوح من قبل المصرف للمدة (2010-2019)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) خلال مدة الدراسة (8778.401) درجة وبالمقارنة مع درجة التركيز الطبيعية لهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين (الصفر) كحد أدنى ولغاية (10000) نقطة كحد أعلى، وهذا يعني أن معدل التركيز خلال مدة الدراسة لمصرف المتحد للاستثمار مرتفع بشكل كبير جداً، في حين بلغت أعلى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2015 وبواقع (10000) نقطة، وهذا يعني أن هناك تركيز تام في القروض والتسليفات وبنسبة بلغت (100%)، بينما كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح لباقي أنواع الائتمان النقدي الأخرى (0%) لحسابات جارية مدينة و الأوراق تجارية مخصومة ومبتاعة، وإذ بلغت أدنى درجة لمؤشر (HHI) في عام 2019 بواقع (6043.27) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع على القروض والتسليفات وبنسبة (27.160%) في حين كانت النسبة الإجمالية للائتمان الممنوح من قبل المصرف (72.839%) للحسابات جارية مدينة ولو يسجل شيء أوراق تجارية مخصومة و مبتاعة.

جدول (6) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح حسب الأساس الائتماني ودرجة التركيز في (مصرف المتحد للاستثمار) (%)

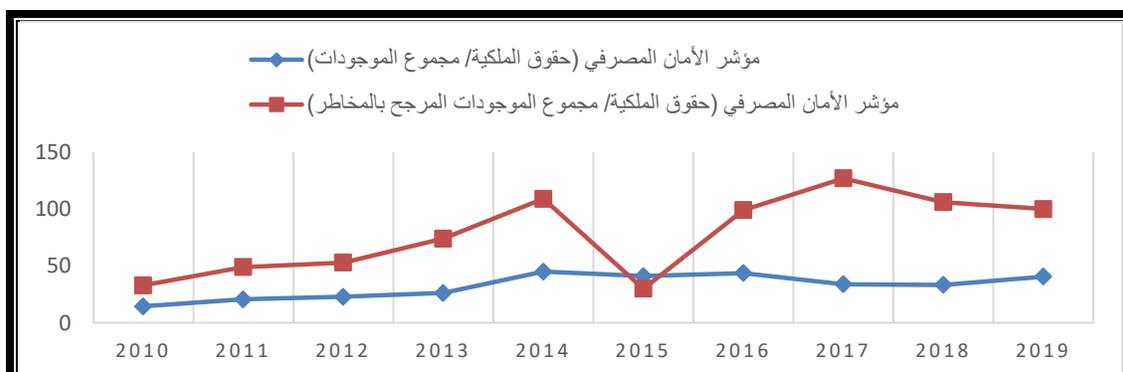
السنة	حسابات جارية مدينة	قروض و تسليفات	أوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	HHI درجة التركيز المصرفي
2010	0	99.937	0.062	9987.47
2011	0	97.624	2.375	9536.12
2012	0	99.115	0.884	9824.58
2013	0	99.987	0.012	9997.41
2014	0	99.988	0.010	9997.79
2015	0	100	0	10000
2016	72.820	27.179	0	6041.56
2017	70.222	29.777	0	5817.87
2018	61.596	38.403	0	5268.97
2019	72.839	27.160	0	6043.27
المعدل	27.7477	61.9182	0.3343	8778.401

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والمصرفية لمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2010-2019)

المطلب الثاني - تحليل مؤشرات الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2019، أولاً، تحليل مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار، يبين الشكل (1) أن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) لمصرف الشرق الأوسط قد سجل أعلى مستوياته

في عام 2014 وبواقع (44.95%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (14.49%) بينما سجل مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجح بالمخاطر) أعلى مستوياته في عام 2017 وبنسبة (127%) مقابل أدنى مستوى في عام 2015 وبواقع (30%) ، إذ يلاحظ أن هناك تذبذب كبير خلال المدة (2014-2016) .

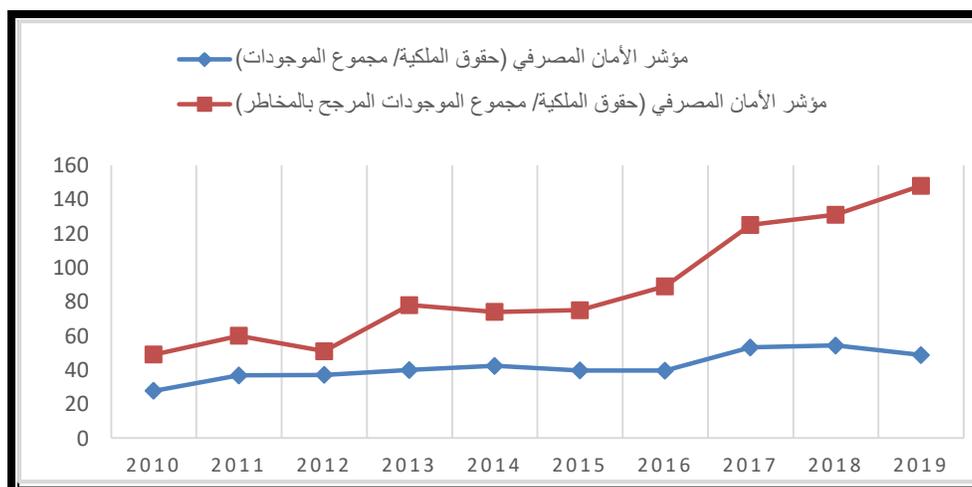
شكل (1) مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار



المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى جدول (7) .

ثانياً ، تحليل مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف الخليج التجاري ، نلاحظ من خلال الشكل (2) أن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) لمصرف الخليج التجاري قد سجل أعلى مستوياته في عام 2018 وبواقع (54.37%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (27.77%) ، أما مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجح بالمخاطر) لمصرف الخليج التجاري فقد سجل أعلى مستوياته في عام 2019 وبواقع (148%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (49%) ، ويلاحظ من الشكل نفسه أن كل من المؤشرين أخذتا بالارتفاع بشكل واضح خلال مدة الدراسة.

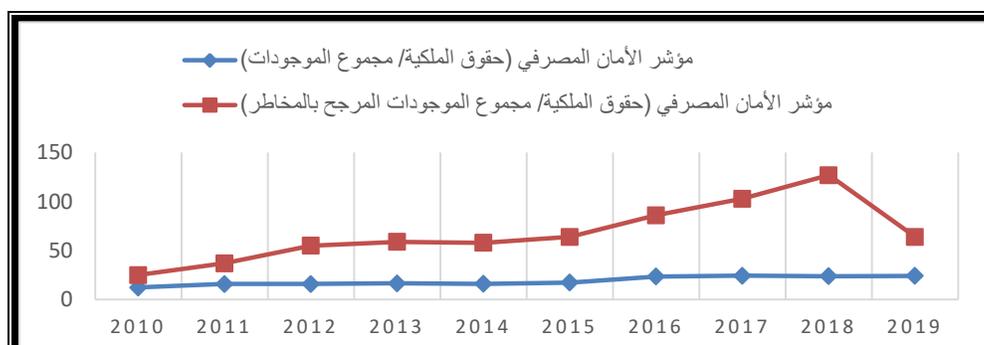
شكل (2) مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف الخليج التجاري



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى جدول (7) .

ثالثاً ، تحليل مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف بغداد التجاري، من خلال الشكل (3) نجد أن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) لمصرف بغداد قد سجل أعلى مستوياته في عام 2017 وبواقع (24.4%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (12.36%) ، والشكل يبين أيضاً أن هناك تزايد بهذا المؤشر خلال مدة الدراسة ولكن ليس بشكل كبير. أما مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجح بالمخاطر) لمصرف بغداد قد سجل أعلى مستوياته في عام 2018 وبواقع (127%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (25%) ويوضح الشكل أن هناك تزايد بشكل كبير خلال جميع سنوات الدراسة باستثناء عام 2019 الذي شهد انخفاض واضح في مؤشر حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر.

شكل (3) مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف بغداد التجاري

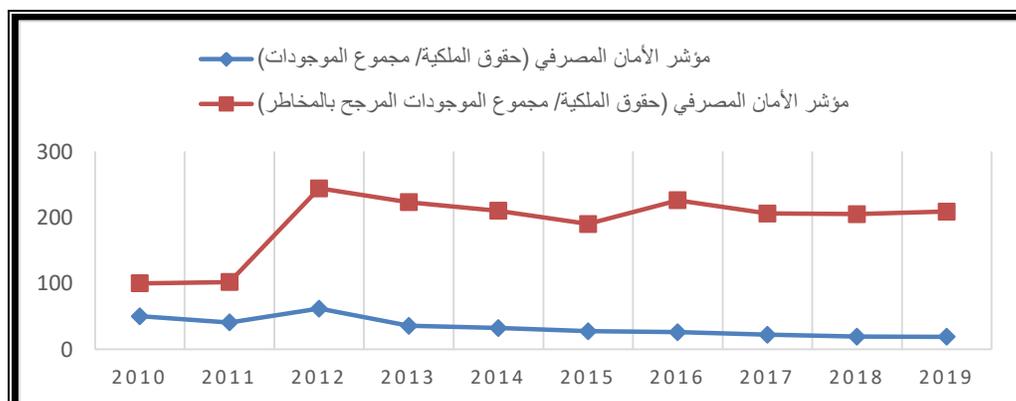


المصدر : من اعداد الباحثين استناداً إلى جدول (7)

رابعاً ، تحليل مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف المنصور للاستثمار، يلاحظ من خلال الشكل (4) أن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) لمصرف المنصور قد أخذ منحني متذبذب خلال مدة (2012-2013) بعدها أخذ بالتناقص سجل أعلى مستوياته في عام 2012 وبواقع (61.74%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2019 وبنسبة (19.13%).

وأما مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجح بالمخاطر) فقد سجل أعلى مستوياته في عام 2012 وبواقع (244%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2011 وبواقع (102%).

شكل (4) مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف المنصور للاستثمار



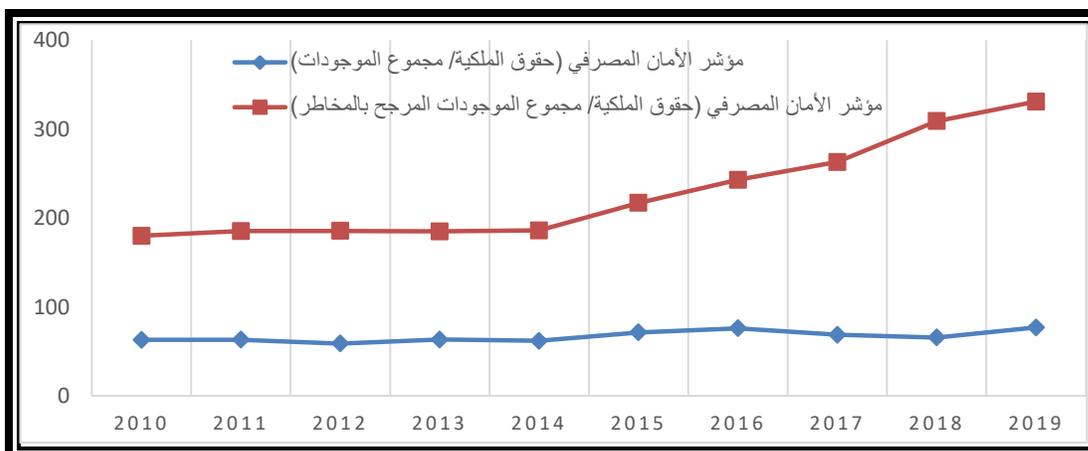
المصدر : من عمل الباحثين استناداً إلى جدول (7)

خامسا ، تحليل مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف سومر التجاري. من الشكل (5) يبين أن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) لمصرف سومر التجاري قد كان متقارب خلال مدة الدراسة ، إذ لم يكن هناك تذبذب واضح بهذه النسبة وقد سجل أعلى مستوياته في عام 2019 وبواقع (76.90 %) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2012 وبواقع (58.74 %). أما مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجح بالمخاطر) فقد كان متصاعدا خلال مدة الدراسة وقد سجل أعلى مستوياته في عام 2019 وبواقع (331 %) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (180 %).

جدول (7) مؤشرات الأمان المصرفي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2019) (%)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشرات الأمان المصرفي										
السيولة	40.60	33.40	33.88	43.74	41.02	44.95	26.19	22.92	20.64	14.49
الإسقاط	100	106	127	99	30	109	74	53	49	33
الربحية التجارية	48.74	54.37	53.18	39.61	39.65	42.37	39.99	37.03	36.80	27.77
الربحية	148	131	125	89	75	74	78	51	60	49
إنتاج	24.1	23.9	24.4	23.56	17.33	16.00	16.50	15.93	15.95	12.36
الائتمان	64	127	103	86	64	58	59	55	37	25
المسور	19.13	19.17	22.03	26.04	27.38	32.35	35.66	61.74	40.73	50.18
الائتمان	209	205	206	226	190	210	223	244	102	*
مؤشر الائتمان	76.90	65.54	68.56	75.94	71.35	61.93	63.27	58.74	63.06	628.9
الائتمان	331	309	263	243	217	186	185	*	*	*
التعداد	50.21	58.91	57.26	57.31	57.74	60.45	52.42	49.95	41.78	40.08
الائتمان	45	37	36	33	30	51	31	21	22	20

المصدر: تقرير المالي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2019)



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى جدول (7).

سادساً: تحليل مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف المتحد للاستثمار، يُلاحظ من خلال الشكل (6) أن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات) لمصرف المتحد للاستثمار قد سجل أعلى مستوياته في عام 2014 وبواقع (60.45%) مقابل في عام 2010 وبواقع (40.08%)، ولم يكن هناك تذبذب واضح في هذا المؤشر، من جانب آخر فإن مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجح بالمخاطر) لمصرف المتحد للاستثمار فقد شهد تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة وقد سجل أعلى مستوياته في عام 2014 وبواقع (51%) مقابل أدنى مستوى سجله في عام 2010 وبواقع (20%).

شكل (6) مؤشرات الأمان المصرفي لمصرف المتحد للاستثمار



المصدر : من اعداد الباحثين استناداً إلى جدول (7).

المبحث الرابع: تأثير تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى المصارف في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

لبيان صحة فرضيات تأثير درجة تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) تستفيد الباحثان من تحليل الانحدار الخطي البسيط بواسطة الاختبار الاحصائي الخاص بهذا التحليل والمتمثل ب (F - TEST)، إذ ستقبل فرضية التأثير عندما تكون القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة F المحسوبة أصغر من مستوى معنوية (0.05)، وكذلك تكون قيمة F المحسوبة أكبر من نظيراتها الجدولية وبالتالي رفض الفرضية بنسبة (95%)، وبالعكس ذلك ستكون نتيجة الاختبار رفض الفرضية، أما لبيان نسبة تفسير درجة تركيز المصرفي (HHI) للتغيرات التي تطرأ على مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) تستعمل الباحثان معامل التحديد R^2 (Coefficient Of Determination)، كما يستفاد من خصائص معامل الارتباط بين المتغيرات لتفسير قوة واتجاه الارتباط بين درجة تركيز المصرفي (HHI) وبين مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) في كل مصرف من المصارف الستة عينة الدراسة.

ويُلاحظ الجدول (8) رفض الفرضية الفرعية التي مفادها { يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة التركيز

المصرفي (HHI) لدى مصرف الشرق الأوسط في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) وبنسبة ثقة (95%)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (3.577) وهي غير معنوية ولاسيما ان القيمة الاحتمالية التي تقابلها بلغت (0.095) والتي جاءت أعلى من مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة والبالغ (0.05)، بما يوثق عدم وجود تأثير ملحوظ لدرجة تركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الشرق الأوسط في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (30.9%) الخاصة ببيان نسبة تفسير درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الشرق الأوسط لمؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.556) بما يؤكد وجود ارتباطاً عكسياً متوسطاً بين تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الشرق الأوسط ومؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

جدول (8) نتائج اختبار الفرضية الخاصة بمصرف الشرق الأوسط

نتيجة الاختبار	اختبار F		معامل التحديد R ² %	معامل الارتباط بين المتغيرين	المتغير التابع	المستقل
	قيمة F المحتسبة	القيمة الاحتمالية				
رفض الفرضية	3.577	0.095	30.9%	-0.556	مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) (Y)	درجة التركيز المصرفي (HHI) (X)
معامل التحديد يفيد في بيان نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع						
قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 3.58943						
لا يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الشرق الأوسط في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).						التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بوساطة برنامج SPSS V25 .

ويلاحظ الجدول (9) قبول الفرضية الفرعية التي مفادها { يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الخليج التجاري في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) وبنسبة ثقة (95%)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (9.007) وهي غير معنوية ولاسيما ان القيمة الاحتمالية التي تقابلها بلغت (0.017) والتي جاءت أقل من مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة والبالغ (0.05)، بما يوثق وجود تأثير ملحوظ لدرجة تركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الخليج التجاري في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (53%) الخاصة ببيان نسبة تفسير درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الخليج التجاري لمؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (- 0.728) بما يؤكد وجود ارتباط عكسي متوسط بين تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الخليج التجاري ومؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الخاصة بمصرف الخليج التجاري

نتيجة الاختبار	اختبار F		معامل التحديد R ² %	معامل الارتباط بين المتغيرين	المتغير التابع	المستقل
	القيمة الاحتمالية	قيمة F المحتسبة				
قبول الفرضية	0.017	9.007	53%	-0.728	مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) (Y)	درجة التركيز المصرفي (HHI) (X)
معامل التحديد يفيد في بيان نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع						
قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 3.36030						
يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف الخليج التجاري في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).						التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V25 .

ونلاحظ من خلال الجدول (10) رفض الفرضية الفرعية التي مفادها {يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف بغداد في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) } وبنسبة ثقة (95%)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (2.250) وهي غير معنوية ولاسيما ان القيمة الاحتمالية التي تقابلها بلغت (0.172) والتي جاءت أكبر من مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة والبالغ (0.05)، بما يوثق عدم وجود تأثير ملحوظ لدرجة تركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف بغداد في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (20%) الخاصة ببيان نسبة تفسير درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف بغداد لمؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.469) بما يؤكد وجود ارتباط عكسي ضعيف بين تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف بغداد ومؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

جدول (10) نتائج اختبار الفرضية الخاصة بمصرف بغداد التجاري

نتيجة الاختبار	اختبار F		معامل التحديد R ² %	معامل الارتباط بين المتغيرين	المتغير التابع	المستقل
	القيمة الاحتمالية	قيمة F المحتسبة				
رفض الفرضية	0.172	2.250	20%	-0.469	مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) (Y)	درجة التركيز المصرفي (HHI) (X)
معامل التحديد يفيد في بيان نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع						
قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 3.36030						
لا يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف بغداد في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).						التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V25

وأيضاً نلاحظ من خلال الجدول (11) رفض الفرضية الفرعية التي مفادها {يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المنصور في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) } وبنسبة ثقة (95%)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (0.027) وهي غير معنوية ولاسيما ان القيمة الاحتمالية التي تقابلها بلغت (0.0872) والتي جاءت أكبر من مستوى المعنوية

المعتمد بالدراسة والبالغ (0.05)، بما يوثق عدم وجود تأثير ملحوظ لدرجة تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المنصور في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (0.30 %) الخاصة ببيان نسبة تفسير درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المنصور لمؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.058) بما يؤكد وجود ارتباط عكسي ضعيف جداً بين تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المنصور ومؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

جدول (11) نتائج اختبار الفرضية الخاصة بمصرف المنصور

نتيجة الاختبار	اختبار F		معامل التحديد R ² %	معامل الارتباط بين المتغيرين	المتغير التابع	المستقل
	القيمة الاحتمالية	قيمة F المحتسبة				
رفض الفرضية	0.0872	0.027	0.30%	-0.058	مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) (Y)	درجة التركيز المصرفي (HHI) (X)
معامل التحديد يفيد في بيان نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع						
قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 3.36030						
لا يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المنصور في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).						التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V25

ويلاحظ من الجدول (12) قبول الفرضية الفرعية التي مفادها {يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف سومر التجاري في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) } وبنسبة ثقة (95 %)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (18.181) وهي معنوية ولاسيما ان القيمة الاحتمالية التي تقابلها بلغت (0.003) والتي جاءت فوق مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة والبالغ (0.05)، بما يوثق وجود تأثير ملحوظ لدرجة تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف سومر التجاري في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (69.4 %) الخاصة ببيان نسبة تفسير درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف سومر التجاري لمؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (- 0.833) بما يؤكد وجود ارتباط عكسي قوي بين تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف سومر التجاري ومؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

جدول (12) نتائج اختبار الفرضية الخاصة بمصرف سومر التجاري

نتيجة الاختبار	اختبار F		معامل التحديد R ² %	معامل الارتباط بين المتغيرين	المتغير التابع	المستقل
	القيمة الاحتمالية	قيمة F المحسوبة				
قبول الفرضية	0.003	18.181	69.4%	-0.833	مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) (Y)	درجة التركيز المصرفي (HHI) (X)
معامل التحديد يفيد في بيان نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع						
قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 3.36030						
يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف سومر التجاري في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).						التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V25 .

ونلاحظ من خلال الجدول (13) رفض الفرضية الفرعية التي مفادها {يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المتحد للاستثمار في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)} وبنسبة ثقة (95%)، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (1.536) وهي غير معنوية ولاسيما ان القيمة الاحتمالية التي تقابلها بلغت (0.048) والتي جاءت دون مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة والبالغ (0.05)، بما يوثق عدم وجود تأثير ملحوظ لدرجة تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المتحد للاستثمار في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر). فيما بلغت قيمة معامل التحديد (16.1%) الخاصة ببيان نسبة تفسير درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المتحد للاستثمار لمؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.401) بما يؤكد وجود ارتباط عكسي ضعيف بين تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المتحد للاستثمار ومؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).

جدول (13) نتائج اختبار الفرضية الخاصة بمصرف المتحد للاستثمار

نتيجة الاختبار	اختبار F		معامل التحديد R ² %	معامل الارتباط بين المتغيرين	المتغير التابع	المستقل
	القيمة الاحتمالية	قيمة F المحسوبة				
رفض الفرضية	0.048	1.536	16.1%	-0.401	مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) (Y)	درجة التركيز المصرفي (HHI) (X)
معامل التحديد يفيد في بيان نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع						
قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 3.36030						
يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) لدى مصرف المتحد للاستثمار في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر).						التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V25

يستخلص من جدول (14) وعلى وفق نتائج التحليل السابق لاختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الثانوية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية رفض الفرضية، ولاسيما أن الجدول (14) يظهر رفض أربع فرضيات فرعية من بين الفرضيات الفرعية الست. بما يوثق عدم وجود تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة

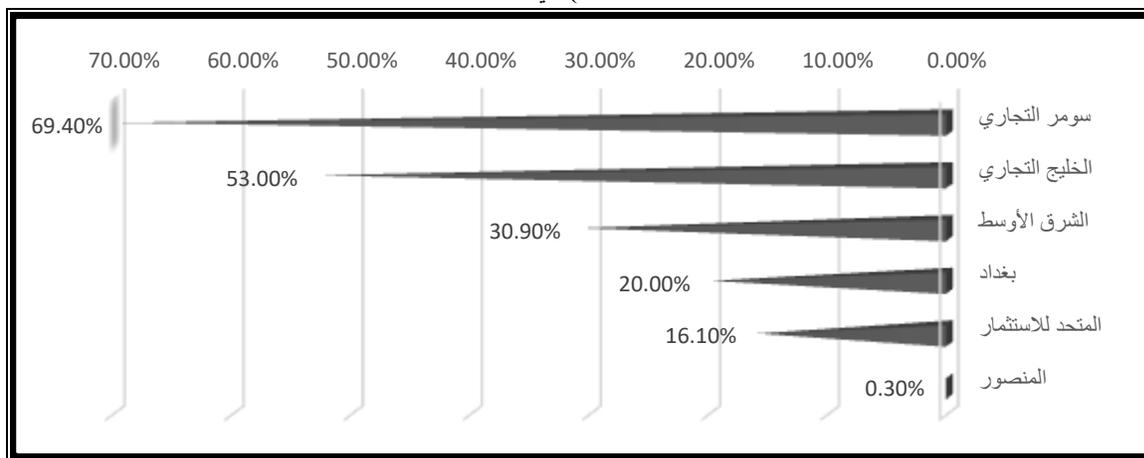
بالمخاطر). في المصارف عينة الدراسة والمتمثلة بـ (الشرق الاوسط، بغداد، المنصور، المتحد للاستثمار). إذ سجلت مؤشرات مصرف سومر التجاري أعلى نسبة تأثير لدرجة تركيز درجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) وبنسبة 69.40% كما يُلاحظ في الشكل (7) بينما سجلت مؤشرات مصرف المنصور وطاً نسبة تأثير لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) وبنسبة 0.30% من بين جميع المصارف المدروسة.

جدول (14) اختبار الفرضيات

نتيجة اختبار الفرضية	نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية	الفرضية الفرعية	المصرف
رفض الفرضية	رفض	الأولى	الشرق الأوسط
	قبول	الثانية	الخليج التجاري
	رفض	الثالثة	بغداد
	رفض	الرابعة	المنصور
	قبول	الخامسة	سومر التجاري
	رفض	السادسة	المتحد للاستثمار
	4	عدد الفرضيات المرفوضة	
	66.67%	نسبة الفرضيات الفرعية المرفوضة	
لا يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) لدى المصارف عينة الدراسة			التفسير النهائي

المصدر: اعداد الباحثين على وفق نتائج التحليل الاحصائي بواسطة برنامج SPSS V25

شكل (7) ترتيب تصاعدي لنسبة تأثير لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) في المصارف عينة الدراسة



الاستنتاجات والتوصيات

اولاً - الاستنتاجات:

- 1- تحتل المحفظة الائتمانية موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي لأي مصرف تجاري، إذ أن بناء محفظة ائتمانية بشكل جيدة ومدروس بكفاءة يحقق عوائد عالية ضمن مستوى مخاطرة مقبول، بحيث يمكن استثمار الودائع المدخرة وفق أنشطة استثمارية مختلفة ومتنوعة تعود بالأرباح للمصرف التجاري.
- 2- هناك توجه عام لدى جميع المصارف عينة الدراسة في اتباع سياسة التركيز في المحفظة الائتمانية، من أجل تحقيق أكبر عائد بغض النظر عن درجة الخطورة التي يتعرض لها المصرف أو قد يتسبب بتعثر بالتسديد.

- 3- يوجد تركيز ائتماني هيكلي في المصارف التجارية العراقية وذلك من خلال استحواذ فقرة القروض والسلف على النسبة الأكبر من الائتمان على حساب باقي فقرات الموازنة فهي تعد من أكثر موجودات المصرف خصوصية لما تولده من عوائد عالية إذا ما أديرت بشكل كفوء وفعال.
- 4- خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة لمؤشر الأمان المصرفي (رأس المال الممتلك / الموجودات المرجحة بالمخاطر) سجلت لدى مصرف سومر إذ بلغت (331%) وكانت أدنى نسبة سجلت لمصرف المتحد للاستثمار إذ بلغت (45%).
- 5- لا يوجد تأثير ملحوظ لدرجة التركيز الائتماني الهيكلي على مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) في المصارف عينة الدراسة باستثناء مصرفي (الخليج التجاري، سومر التجاري).
- 6- سجلت مؤشرات مصرف سومر التجاري أعلى نسبة تأثير لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) وبواقع (69.40%) بينما سجلت مؤشرات مصرف المنصور للاستثمار أوطأ نسبة تأثير لدرجة التركيز المصرفي (HHI) في مؤشر الأمان المصرفي (حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر) وبواقع (0.30%) من بين المصارف عينة الدراسة.

ثانياً - التوصيات،

- 1- ضرورة العمل على تخفيض مستوى التركيز في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية والتأكيد على أهمية تطبيق مبدأ التنوع الكفوء في محافظ الائتمان وفق أحدث أساليب التحليل العلمي من خلال دراسة علاقات الارتباط والتباين المشترك بين الائتمانات الممنوحة بالشكل الذي يحقق أعلى العوائد عند مستوى معين من المخاطر وبالعكس، مما يساهم بزيادة وتحسين الأداء وتحقق مستويات مقبولة من الأمان المصرفي.
- 2- ضرورة التركيز على مستوى الأمان المصرفي بحيث يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار.
- 3- العمل على قيام الإدارة المصرفية بمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر وبيان قوة تأثيرها على درجة الأمان المصرفي مع متابعة إجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها.
- 4- تحديد سقف ائتماني لحجم القروض الممنوحة ضمن ظروف معينة لمقترض واحد أو لصناعة معينة أو لقطاع معين أو منطقة جغرافية محددة والتفكير بها بحيث تتلائم مع قدرة المصرف على مواجهة الخسائر المحتملة من خلال دراسة وتحليل السوق والطلب على القروض.
- 5- أن السياسة النقدية أمام تحدٍ كبير لتقوية الائتمان على النحو الذي يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عالٍ من النشاط الاقتصادي عبر تجمع الموارد الادخارية وتوجهها نحو النشاطات الإنتاجية بعوائد مجزية مع قليل من المخاطر فضلاً عما تقدمه المصارف من خدمات مصرفية حديثة ومتطورة التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسين مناخ العمل القطاعي ككل.
- 6- على الجهات الرقابية في البنك المركزي العراقي أن تقوم بدور أكبر كقيامها بتشكيل لجنة رقابية لغرض مراقبة عملية الإصلاح في المصارف التجارية لنقل النشاط المصرفي لوضع أفضل مما هو عليه.

المصادر العربية والأجنبية:

أولاً: المصادر العربية:

- 1- د. انس هشام المملوك، اثر مخاطر التركيز القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية، مجلة جامعة تشرين، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42) العدد (1)، 2020.
- 2- أ. د. احمد حسين بتال و فيصل غازي فيصل الدليمي، استعمال مؤشر هيرفندال – هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (44)، 2018.
- 3- أ. بلغالم حمزة و د. بلعزوز بن علي، العوامل المؤثرة على الأمان المصرفي الجزائري- دراسة قياسية (2003-2015)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، بجامعة حسبية بن بو علي بالشلف، 2019. د. عبد السلام لفته سعيد، أنماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد (85)، لسنة 2015.
- 4- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة امان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم إدارة اعمال، 2008.
- 5- د. رامي محمد محمد، اثر درجة تنوع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40) العدد (4)، 2018.
- 6- سجي فتحي محمد يونس الطائي، أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الاردني والبنك الاردني الكويتي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.
- 7- سارة رحالي جميلة، تقييم الأمان المصرفي من منظور العميل "دراسة عينة من البنوك الجزائرية بولاية عين الدلفي" رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجبلاي بونعامة بخميس مليانه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2017. د. غزوان علي علي، أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31)، العدد الثاني، 2015.
- 8- أ. م. د. عقيل شاكر عبد الشريع وباسم محمد عودة الهرموشي، اثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية جامعة القادسية، مجلد (11)، العدد (1)، 2019.
- 9- قاسم محمد حمود، تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموج (هيرشمان – هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطر المصرف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2019.
- 10- أ.د. كمال عبد السلام علي حسن و د. مصطفى عطيه السيد الغندور، القياس والافصاح المحاسبي عن مخاطر التركيز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل III, II: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2019.
- 11- أ.د. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.

12- مجد عمران، اثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (1)، 2015.

13- محمد أليفي و عبد القادر سرير، محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز- دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (2009-2017)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (10) العدد 1 مكرر (الجزء الثاني)، سنة 2020.

ثانياً، المصادر الأجنبية:

- 1- Scott Bentley, Emerging Market Bank Lending and credit Risk Control , Amsterdam . Boston . London , Academic Press is an imprint of Elsevier , Matthew Limbert Typeset by TNQ Books and journals WWW. Tnq.co.in. .
- 2- Aryndam Bandyopadhyay , The Measurement of Concentration Risk in Loan Portfolios , Economics & Sociology , Vol. 5 No 1, 2012 .
- 3- Centra Bank of Nigeria, Guidelines on Management of Credit Concentration Risk Under the Supervisory Review Process , 2019.